



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مؤتمر أربيل الخياني للتطبيع

1 - مدخل:

برعاية إماراتية-إسرائيلية عُقد ما سمي مؤتمر "السلام والاسترداد" في أربيل بكردستان العراق، والذي دعا إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بعد أن أعلن الحضور في البداية أنه يهدف "للعمل على مفاهيم التعايش وتطبيق أسس الفيدرالية في العراق على ضوء الدستور العراقي الدائم، لكنّ تبين أن الهدف من إقامة المؤتمر كان أعمق من ذلك ويسعى لـ"أغراض سياسية" تتمثل في الدعوة لتطبيع العلاقات مع كيان الاحتلال في فلسطين. ولقد تأكد لاحقاً بأن المؤتمر هو واجهة لمشروع أكبر تعمل عليه أبو ظبي بدعم وتنسيق إسرائيلي، وهو مدعوم من شخصيات سياسية كبيرة من الطرفين السني والشيوعي. ويهدف المؤتمر الذي عُقد في أربيل إلى تحقيق هدفين أساسيين هما تحقيق التطبيع مع إسرائيل على المدى القصير، أما الهدف بعيد المدى فيتمثل في العمل على توطين فلسطينيين في الأنبار، وذلك في مقابل دعم إنشاء إقليم سني مستقل ذاتياً، يضم الأنبار إلى جانب محافظات صلاح الدين والموصل وديالى.

المعروف أن كردستان، وهي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في شمال العراق، تقيم علاقات ودية مع دولة الاحتلال الصهيونية. وهي تقف بذلك على طرف نقيض مع مواقف المسؤولين والفصائل السياسية العراقية الموالية لإيران عدو إسرائيل اللدود والتي تحظى بنفوذ قوي في العراق. وخلال العقود الأخيرة، زار العديد من قادة كردستان العراق إسرائيل ودعا العديد من السياسيين الأكراد علانية إلى التطبيع معها. وفي عام 2017، عندما نظم أكراد العراق استفتاء الاستقلال المثير للجدل، كانت إسرائيل من بين الداعمين القلائل لهم. وقد أثارت الدعوات إلى التطبيع مع إسرائيل، الصادرة عن مؤتمر استضافته أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، قبل فترة، رفضاً واسعاً وتحركاً من قبل السلطات العراقية لاعتقال ومحاسبة المسؤولين والقائمين على المؤتمر. وكشفت كواليس هذا الحدث، الذي أطلق عليه اسم "مؤتمر السلام والاسترداد"، وشاركت فيه شخصيات أغلبها غير معروفة، عن خديعة انطلقت من الترويج للقاء على أنه دعوة للحوار بين الأديان والسلام ونبذ الإرهاب

والتطرف، وصولاً إلى إسقاطه في مربع التطبيع. وعلى مدى ثلاثة أسابيع، قادت شخصيات محلية عراقية في أربيل، اتصالات واسعة مع العشرات من الوجوه العشائرية والسياسية الناشطة في مدن شمال وغربي العراق وبغداد، إضافة إلى ناشطين في الحراك المدني العراقي، تدعوهم للمشاركة في مؤتمر حمل زوراً اسم "السلام والاسترداد"، في أحد فنادق مدينة أربيل، مع توفير ليلة مبيت ووجبات طعام والتكفل بمصاريف النقل وغيرها، وسط وعود بأن تحضر المؤتمر شخصيات أممية من بغداد والولايات المتحدة، يمكن البحث معها بملفات جانبية متعلقة بشؤون المدن العراقية الأكثر تضرراً من الإرهاب. ومن أصل أكثر من 500 دعوة تم توجيهها، استجاب قرابة مائتي شخص بالحضور إلى أربيل. ووفقاً لمصادر رفيعة في بغداد، فإن المدعويين للمؤتمر تم إبلاغهم أنه يعقد حول حوار الأديان الإبراهيمية والدعوة إلى التقريب والسلام ونبذ الإرهاب والتطرف، من دون ذكر اسم إسرائيل أو التطرق إلى مسألة التطبيع. لكن الحاضرين فوجئوا لاحقاً بالكلمات والبيانات التي صدرت عن المؤتمر من قبل القائمين عليه. وأكد اثنان منهم، أن موضوع تشكيل "الإقليم السنّي" في العراق، كان حاضراً في الحديث أيضاً وأن المؤتمر يشكّل فرصة لبحث هذه المسألة مع شخصيات دولية.

الجدير بالذكر أن المؤتمر روج له على أنه دعوة للحوار بين الأديان والسلام ونبذ الإرهاب والتطرف، وقد حضره "وسام الحردان"، وهو شخصية عشائرية من محافظة الأنبار غربي العراق، وحليف سابق لرئيس الوزراء الأسبق "نوري المالكي" الذي عينه عام 2013 رئيساً عاما لقوات الصحة العشائرية المناهضة لتنظيم "القاعدة" في العراق، إضافة إلى شخص يدعى الشيخ "أبو محمد"، وهو من أهالي نينوى ومقيم في أربيل ويقدم نفسه على أنه وجه عشائري ويملك استثمارات ومشاريع في مجال البنى التحتية، مشاركاً بمهمة الاتصال بشيوخ العشائر والشخصيات المستهدفة لإقناعهم بالمشاركة في المؤتمر، وذلك إلى جانب أشخاص آخرين، منهم "سعد عباس وعامر الجبوري"، وموظفة في وزارة الثقافة تدعى "سحر الطائي".

2 - فضيحة الفضائح:

لا نبالغ إذا وصفنا ما حصل في أربيل في الآونة الأخيرة بأنه فضيحة من العيار الثقيل، للممولين والمنظمين والداعمين والمساهمين، ولا نبالغ إذا اعتبرناه ولد ميتاً، ولا نبالغ أيضاً إذا قلنا أنه أوضح وثبت حقيقة الموقف العراقي السياسي والشعبي والنخبوي من التطبيع مع الكيان الصهيوني، وفي الوقت نفسه كشف

خداع ونفاق وانهزامية وتخاذل بعض الأطراف. هذا توصيف اجمالي عام لمؤتمر التطبيع مع الكيان الصهيوني، الذي عقد في الخامس والعشرين من شهر ايلول-سبتمبر الماضي، في مدينة اربيل بأقليم كردستان العراق، برعاية مركز اتصالات السلام الاميركي اليهودي، وتحت عنوان(السلام والاسترداد). وضمن إطار هذه الأجواء يمكن أن نجد ونكتشف حقائق ومعطيات دامغة لا تقبل ولا تحتمل الكثير من الجدل والبحث والنقاش. وحينما نصف ذلك المؤتمر بفضيحة الفضيحة، فلأن الجميع تبرأوا منه حتى قبل نهايته، ومعروف أن أي عمل إيجابي لا يتكرر أصحابه له، بل على العكس من ذلك تماما، يفتخرون به ويعدونّه انجازا ومكسبا لهم، والتنكر والتبري يكون من الفعل المخزي والشنيع. كما أعربت وزارة الثقافة العراقية عن رفضها للمؤتمر وأكدت "تمسكها بموقف الحكومة العراقية والشعب العراقي الراض للتطبيع وتبنيها لمطالب شعبنا الفلسطيني". وأوضحت أن سحر الطائي " (لا) تملك أي صفة تخولها التحدث باسم الوزارة وإنما شاركت في المؤتمر بوصفها عضواً في أحد التجمعات". أوضح المتحدث الرسمي باسم حكومة الإقليم الدكتور جوتيار عادل أن "ما طرح في اجتماع أربيل لا يعبر البتة عن رأي حكومة إقليم كردستان والحكومة ملتزمة بالدستور الذي ينص على أن رسم السياسات الخارجية من الاختصاصات الحصرية للدولة الاتحادية". وأعلنت الحكومة العراقية رفضها القاطع لما وصفته ب"الاجتماعات غير القانونية"، التي عقدتها بعض الشخصيات العشائرية المقيمة في مدينة أربيل بإقليم كردستان، و"رفع شعار التطبيع مع إسرائيل"، وشددت الحكومة العراقية على أن التطبيع مع إسرائيل "مرفوض دستورياً وقانونياً. وأفاد بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بأن "الحكومة تؤكد أن هذه الاجتماعات لا تمثل أهالي وسكان المدن العراقية العزيزة، التي تحاول هذه الشخصيات بيأس الحديث باسم سكانها، وأنها تمثل مواقف من شارك بها فقط، فضلاً عن كونها محاولة للتشويش على الوضع العام وإحياء النبرة الطائفية المقيتة، في ظل استعداد كل مدن العراق لخوض انتخابات نزيهة عادلة ومبكرة، انسجاماً مع تطلعات شعبنا وتكريساً للمسار الوطني الذي حرصت الحكومة على تبنيه والمسير فيه"، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء العراقية. وأضاف البيان: "من جهة أخرى، فإن طرح مفهوم التطبيع مرفوض دستورياً وقانونياً وسياسياً في الدولة العراقية"، وتابع البيان: "الحكومة عبرت بشكل واضح عن موقف العراق التاريخي الثابت الداعم للقضية الفلسطينية العادلة، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها

حقه بدولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، ورفض كل أشكال الاستيطان والاعتداء والاحتلال التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الشقيق".

إن الذين تلووا البيانات وقرأوا الكلمات في المؤتمر، ومنهم رئيس مجلس الصحوات سابقا وسام الحردان، ادّعوا أنهم لم يطلعوا على موضوع وتفاصيل وهدف المؤتمر، وأنهم تفاجأوا بمضمونه وموضوعه، ومن استضافوا المؤتمر ووفروا له الإمكانيات والمتطلبات اللوجيستية والغطاء الامني، ادعوا أنهم لم يعلموا بعقده مطلقا، بينما تضمنت الكلمة الافتتاحية للمؤتمر شكر وتقدير للقيادة الكردية والاجهزة الامنية الكردية على تسهيلهم عقد المؤتمر وتأمين الحماية اللازمة لهم. ثم هل يمكن أن يصدق عاقل، دخول أكثر من ثلاثمائة شخص من ست محافظات عراقية لمدينة اربيل، وقبل ذلك، انشغال أكثر من جهة للتحضير والتهيئة للمؤتمر على مدى أسابيع، وحضور وسائل الاعلام وشخصيات كردية، من دون علم رئاسة اقليم كردستان ولا وزارة داخلية حكومة الاقليم ولا الاجهزة الامنية هناك، علما ان المواطن العادي من اي مدينة عراقية لا بد ان يخضع لاجراءات امنية دقيقة قبل ان يدخل الى مدن الاقليم. فكيف بمؤتمر بهذا العدد من الحضور وبذلك القدر من الحساسية والخطورة؟

من غير الواضح حتى الآن ما إذا كان تزامن عقد المؤتمر المذكور مع الذكرى السنوية الرابعة لاجراء الاستفتاء على انفصال اقليم كردستان عن العراق، قد جاء عفويا ام انه كان مقصودا؟. ومن شاركوا في المؤتمر من بعض شيوخ العشائر، سارعوا الى عقد مؤتمرات صحفية واصدار بيانات، تبرأوا فيها من المؤتمر، واتهموا وسام الحردان بخداعهم وتضليلهم، وقالوا "وجهت لنا الدعوة بالحضور من قبل المدعو وسام الحردان على انه مؤتمر لإرجاع المفسوخة عقودهم من الصحوات ولزيادة رواتبهم بالاضافة الى ضمهم إلى المؤسسات الأمنية الحكومية، لكن الذي حصل اننا تفاجأنا بأن الموضوع مختلف تماما ولا علاقة له بالأسباب التي دعينا للحضور من اجلها. لذلك نحمل المدعو وسام الحردان المسؤولية الكاملة قانونيا وعشائريا، ونؤكد أن لا صلة لنا بهذا الأمر من قريب ولا من بعيد، وموقفنا واضح ومعروف في دعم الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه الكاملة ونحن ضد التطبيع".

فضلا عن ذلك، فإن القبيلة التي ينحدر منها الحردان، لم تتأخر في إعلان البراءة منه، وكذلك فإن وزارة الثقافة، أدانت مشاركة الموظفة التابعة لها سحر الطائي، في مؤتمر اربيل التطبيعي، وأكدت أنها لم تعلم

بموضوع مشاركتها، والشيء نفسه تقريبا فعلته اللجنة الاولمبية العراقية بخصوص مشاركة الرئيس السابق لاتحاد الفنون القتالية سعد العاني، اذ اكدت في بيان لها ان المذكور، ترك الرياضة والعمل في المجال الرياضي، بعد ان غادر البلاد في عام 2007.

إلى جانب ذلك، فإن الجهة المنظمة للمؤتمر، المتمثلة بمركز اتصالات السلام، التزمت الصمت، ولم تعلق بشيء، رغم ردود الأفعال وسيل المواقف الراضية والمستهجنة للمؤتمر، إلا ما قاله رئيس المركز، الاميركي اليهودي من أصول عراقية، جوزيف برادوي، بأن "المؤتمر نجح في استقطاب نحو 300 شخصية عراقية (أكراد، وسنة، وشيعة)، من ست محافظات هي بغداد والموصل وصلاح الدين والأنبار وديالى وبابل"، ولكن من الخطأ ان يكون عدد الحضور وانتماؤهم الى ست محافظات من مجموع ثماني عشرة محافظة عراقية، معيارا كافيا للتقييم الدقيق، ناهيك عن ان الامارات العربية المتحدة، التي تؤكد مؤشرات ومصادر عديدة، انها الممول والراعي والداعم الرئيس للمؤتمر، لم تتوقع ان تكون ردود الافعال بهذا المستوى، من نخب المكون السني، وربما السفر المفاجيء لرئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي الى ابو ظبي، بعيد المؤتمر مباشرة، جاء لبحث تطويق واحتواء التداعيات السلبية التي انتجها وسينتجها مؤتمر التطبيع لاحقا. وسواء كان الهدف من المؤتمر هو القاء حجر في بحر الماء العراقي، او بمثابة جس نبض، او لاحداث ولو شرخ صغير في جدار الرفض العراقي للتطبيع، او السعي الى خلق فتنة داخلية، فإن الجواب جاء سريعا وواضحا ووبليغا وقويا وحازما، من قوى وفاعليات وشخصيات سياسية ودينية وعشائرية وثقافية واكاديمية تنتمي الى- وتمثل- كل المكونات دون استثناء، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي. بالتالي تبقى فقاعة اربيل، حالها حال فقاعات اخرى سابقة، من قبيل زيارة نائب برلماني عراقي للكيان الصهيوني، او مصافحة سياسي عراقي لسياسي صهيوني في حفل معين، او انشاء صفحة على موقع الفيسبوك او غيره للترويج لثقافة التطبيع بشكل بانس ويانس. فأجتمع ثلاثمائة شخص، جلهم نكرات لاقيمة لها ولا تأثير، في مكان ما لقاء ثمن بخس، لايعني شيئا فيمقابل ملايين ترفض رفضا قاطعا التطبيع بكل اشكاله ومظاهره وصوره.

3 - محافظ اربيل يتبرأ :

تبرأ محافظ محافظة أربيل العراقية، أوميد خوشناو، من "مؤتمر السلام" الذي عقد في إقليم كردستان، ودعا إلى التطبيع مع "إسرائيل". وقال خوشناو في مؤتمر صحفي عقده في أربيل (عاصمة الإقليم)، إن المؤتمر "تطرق إلى مواضيع مخالفة لسياسة حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، مستغلا فضاء الحرية الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في عملها بالإقليم". وأضاف المحافظ أن "الاجتماع لا علاقة له بحكومة الإقليم، ولا الحكومة المحلية، والقائمون عليه قدموا في إحدى المرات طلبا لنا لكننا رفضناه بسبب نقشي فيروس كورونا، وفي المرة الثانية قدموا الطلب نفسه، ورفعناه إلى وزارة الداخلية، وتم رفضه أيضا، ولم يُمنحوا الموافقة؛ لا من الوزارة، ولا من المحافظة". وأعرب خوشناو عن قلقه إزاء تحول "هذا الموضوع إلى مادة إعلامية ودعائية للانتخابات في المدن العراقية الأخرى"، مبينا أن "بعض الأحزاب السياسية استغلته وادعت أن التجمع انعقد برعاية الإقليم، رغم أن أي شخص من الحكومة وشعب كردستان لم يحضر هذا التجمع، لا بل أي كردي لم يحضر أيضا".

في 24 سبتمبر/أيلول الماضي، عقد في أربيل "مؤتمر السلام" الذي نظمته شخصيات عشائرية من السنة والشيعية، ودعا إلى تطبيع العلاقات مع كيان العدو بشكل علني، في أول حدث من نوعه بالعراق. وأثارت دعوة التطبيع مع "إسرائيل" ردود أفعال رسمية وسياسية رافضة، على مستوى الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية العراقية ورئاسة إقليم كردستان. وأصدر القضاء العراقي، مذكرات قبض بحق المشاركين في المؤتمر، شملت قائد الصحوات في العراق وسام الحردان، والبرلماني السابق مثال الألوسي، والموظفة بوزارة الثقافة سحر كريم الطائي (عريفة المؤتمر). وكانت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد أشادت، بـ"المواقف المسؤولة والنبيلة التي صدرت عن القوى السياسية والمجتمعية، وشيوخ ووجهاء عشائر العراق؛ الرفضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، والمؤيدة والداعمة للشعب الفلسطيني ومقاومته وقضاياه العادلة".

4 - من يقف خلف دعوات التطبيع؟

علقت صحف عراقية وعربية على ما سمي زوراً مؤتمر "السلام والاسترداد" الذي عُقد في أربيل في كردستان العراق وقيل إنه دعا إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وتراوحت آراء الكتاب بين التنديد بالمؤتمر الذي وصفه

بعضهم بأنه "مشبوه"، وبين من تساءل عن الجهة التي تقف خلف عقده في توقيت حساس قبيل الانتخابات النيابية في العراق.

عُقد المؤتمر بحضور حوالي 300 شخصية عراقية في أربيل، عاصمة إقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي، في الرابع والعشرين من شهر سبتمبر/أيلول الماضي تحت عنوان "مؤتمر السلام والاسترداد"، برعاية مركز اتصالات السلام ومقره نيويورك. وأصدر القضاء العراقي مذكرات توقيف بحق عدد من المشاركين في المؤتمر، إلا أن بعضهم أصدر بيانات تتصلوا فيها من معرفتهم المسبقة بالمؤتمر وأهدافه. في المقابل تبرأت رئاسة إقليم كردستان شمالي العراق، من دعوة التطبيع مع إسرائيل صدرت عن مؤتمر انعقد في أربيل، عاصمة الإقليم، معلنه فتح تحقيق في الأمر. كما تبرأت من تلك الدعوات شخصيات شاركت في المؤتمر، وعشائر عربية محلية لم تكن مشاركته به. وتعقبا على ذلك، قالت رئاسة إقليم كردستان، في بيان، إنه "لا علم لها مطلقا بذاك الاجتماع ومضامين مواضيعه، وأن ما صدر عن الاجتماع ليس تعبيرا عن رأي أو سياسة أو موقف الإقليم". وأضافت أن "أي موضوع أو موقف أو توجه مرتبط بالسياسة الخارجية هو من صلاحيات الحكومة الاتحادية وفقا للدستور، وأن إقليم كردستان ملتزم في هذا الشأن تمام الالتزام بالسياسة الخارجية العراقية". ودعت رئاسة الإقليم، كل الأطراف والقوى العراقية، إلى "التعاطي مع الموضوع بصورة أكثر هدوءا، وانتظار نتائج التحقيق الذي تقوم به وزارة الداخلية لحكومة إقليم كردستان".

من جانب آخر أعلن المتحدث باسم تجمع "العشائر العربية في المناطق المتنازع عليها" في العراق (تجمع عشائري)، البراءة من مؤتمر أربيل، الذي دعا للتطبيع مع إسرائيل. وقال المتحدث باسم التجمع مزاحم الحويت، في بيان: "نعلم براءتنا من المؤتمر الذي عُقد في أربيل، ودعا إلى تطبيع العلاقات بين العراق وإسرائيل". وأضاف أن "هذه الشخصيات لا تمثلنا ولا تمثل العرب السنة وعشائرها العربية الأصيلة". كما وأعلنت مجموعة من الشخصيات العشائرية المشاركة في مؤتمر أربيل تراجعها عن فكرة "التطبيع مع إسرائيل". وجاء ذلك في بيان تلاه صلاح مصلح شيخ عشيرة بو ذياب خلال مؤتمر صحفي عقده في أربيل. وجاء في البيان: "نحن مجموعة من الشخصيات العشائرية من منتسبي الصحوات ومن مختلف المحافظات العراقية نود أن نبين حقيقة ما جرى في مؤتمر السلام والاسترداد الذي عُقد الجمعة في أربيل وسبب مشاركتنا فيه". وتابع: "نؤكد أن لا صلة لنا بهذا الأمر من قريب ولا من بعيد وموقفنا واضح ومعروف في دعم الشعب الفلسطيني

لاسترداد حقوقه الكاملة ونحن ضد التطبيع". و"الصحات" قوات قبلية سنوية أسستها الولايات المتحدة إبان احتلالها للعراق عام 2006 وهي الآن تابعة للقوات المسلحة العراقية وتقدم الإسناد للجيش في الحرب ضد "داعش". لكن السلطات العراقية قامت، خلال السنوات الماضية، بفصل الآلاف من عناصر تلك القوات؛ لأسباب مختلفة بينها ترك مواقعهم، والفرار خلال اجتياح "داعش" لشمالي وغربي العراق. وبشأن ملابسات عقد مؤتمر أربيل وكيفية عدم علم سلطات إقليم كردستان بمضمونه، قالت وزارة الداخلية في حكومة الإقليم، في بيان، إن "إحدى منظمات المجتمع المدني عقدت ورشة عمل في أربيل لشخصيات عدة من بعض محافظات العراق للعمل على مفاهيم التعايش وتطبيق أسس الفيدرالية في العراق". وتابعت بالقول: "لكن للأسف قام بعض مشرفي هذا النشاط بحرف ورشة العمل عن أهدافها واستخدامها لأغراض سياسية بالشكل الذي كانت فيه بعيدة عن شروط منح الرخص لإقامة مثل ورش عمل كهذه". ولا يقيم العراق أي علاقات مع إسرائيل، كما ترفض غالبية القوى السياسية التطبيع معها.

5 - الجريمة وقعت والفاعلون أبرياء!

إن عقد هكذا مؤتمر تطبيعي كالذي نحن بصدهه يعتبر جريمة في القانون العراقي، حيث تنص المادة 201 من قانون العقوبات العراقي بعد تعديلها في 14 مارس/آذار 2010، على أنه يعاقب "بالسجن المؤبد" كل من حبّذ أو روج مبادئ صهيونية بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها أو ساعدها مادياً أو أدبياً أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أغراضها. وهذه المسؤولية القانونية الكبيرة دفعت حكومة إقليم كردستان إلى نفي علمها بانعقاد المؤتمر وإعلانها فتح تحقيق في القضية بعد أن أكدت أن مخرجات المؤتمر لا تعبر عن موقف أربيل الرسمي، كذلك فإن رئيس صحوّة العراق "سالم الحردان" الذي تلا بيان المؤتمر خرج في مقطع فيديو تداولته وسائل إعلام وصفحات تواصل اجتماعي، قال فيه أن كلمة التطبيع رُجت في البيان الختامي لأعمال المؤتمر ولم يكن على علم بها وأنه شخصياً لا يتبنى ما نطق به، مضيفاً أن المؤتمر الذي ذهب إليه كان لتوحيد الشعب العراقي بعد الانتصار على داعش واقترب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية، ولم يكن هناك إطلاقاً أي اتفاق مسبق على ما جرى في المؤتمر من دعوات لإقامة علاقات مع "إسرائيل".

إذاً كل شيء على ما يبدو كان مخططاً له ومحضراً مسبقاً بعناية كاملة، المؤتمر عقده العرب المقيمين في أربيل ولم يشارك فيه الأكراد وحكومة الإقليم نفت علمها وتتصلت من أمرٍ ليست معنية هي به بالضرورة لأنها حكومة محلية ذاتية تخص شؤون الأكراد ولا علاقة لها بباقي مكونات الشعب العراقي، كما أن من حضر المؤتمر قال أنه وقع في الفخ ولم يكن على دراية بما سيحدث في المؤتمر، فالمطلوب كان الترويج للتطبيع علناً وكسر حاجز الخوف والتعدي على القانون بأقل الخسائر والأضرار الممكنة. فمنذ أن بدأت قافلة التطبيع بالمسير كانت قوانين بعض الدول العربية تشكل عراقيل وعقبات في طريقها، الأمر الذي دفع كل من السناتور الديمقراطي الأمريكي كوري بوكر والسيناتور الجمهوري روب بورتمان في العام الماضي إلى تقديم "قانون تعزيز الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة ضد تطبيع العلاقات مع إسرائيل لعام 2020". ويدعو مشروع القانون وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم تقرير سنوي عن الحالات التي قامت فيها الحكومات العربية بمعاقة المدنيين بسبب انخراطهم في علاقات شخصية مع إسرائيليين. ولأن القانون العراقي يندرج تحت القوانين العربية المناهضة للتطبيع، فإن هناك قراراً واتفاقاً أمريكياً _ إسرائيلياً مشتركاً بضرورة حذف هذه القوانين للتمهيد لاتفاقيات إبراهيم بشكل موسع أكثر، وبما أن المجتمع العراقي هو مجتمع عشائري وقبلي في بنيته وتركيبته الاجتماعية وبما أن النظام السياسي في العراق هو نظام برلماني أو نيابي، لذا فإن مؤتمر التطبيع الذي حضرته شخصيات عشائرية، ما هو إلا مقدمة للتغيير القانوني في العراق، فإذا ما لاحظنا توقيت المؤتمر فإنه يتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة . وإذا ما أشرنا أيضاً إلى أن هذه الانتخابات ستكون بإشراف أممي ودعم أمريكي قدره 5.2 مليون دولار لفريق مراقبة الانتخابات، فإن هذه الانتخابات من شأنها إحداث تغيير في تركيبة البرلمان الحالية، حيث اعتبر تحالف الفتح برئاسة هادي العامري أن هناك مساعٍ أمريكية للتدخل في الانتخابات و استخدام ورقة المراقبين الدوليين واستثمارها في تغيير مسار الانتخابات لصالح "عملاء" السفارة الأمريكية، وبناءً على ذلك فإنه في حال نجحت واشنطن بإيصال حلفائها إلى كرسي البرلمان فسنشهد بالتأكيد تحركات نيابية لتعديل الدستور وحذف بعض المواد منه خاصةً المواد القانونية المتعلقة بإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني باعتبار أن النواب يمثلون الشعب وباعتبار الشعب مؤيد للتطبيع كما جاء في مؤتمر أربيل الأخير. أما في حال فشل الولايات المتحدة بإحداث تغيير في مكونات البرلمان وإعادة ترتيب مقاعده وفقاً لمصالحها، فإن الأمر لن يمر مرور الكرام حيث يتحدث

معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى عن احتمالية عودة "انتفاضة تشرين" في حال لم تكن نتائج الانتخابات مرضية، داعياً الحكومة العراقية إلى الاستعداد "إلى خريف وشتاء ساخنين" عقب الانتخابات القادمة، أي أن هناك إرادة ورغبة صهيوي-أمريكية تقضي بالسيطرة على البرلمان العراقي من أجل السيطرة على الدستور، إذ من المؤكد أن يتوافق كل ذلك مع ضغوط أمريكية وإسرائيلية ودولية على العراق للاستجابة لرغبة الشعب القاضية بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" مستندين في ذلك على مؤتمر أربيل وليس مستبعداً التهديد بسحب الثقة من الدولة العراقية وفرض العقوبات مالم يذعن العراق لتعليمات واشنطن وتل أبيب.

من جانب آخر يأتي المؤتمر بعد المطالبات الإيرانية المتكررة لحكومتَي كردستان وبغداد بوجود التصدي لوجود قواعد أمريكية وإسرائيلية تجري فيها تدريبات لمسلحين يستهدفون الأمن الإيراني وينفذون هجمات على المناطق الحدودية، كما يأتي في ظل تصعيد اللهجة الإيرانية بشأن استهداف تلك القواعد بشكل مباشر من قبل القوات المسلحة الإيرانية والحرس الثوري، وبالتالي فإننا مع تزامن المؤتمر مع المشكلة الإيرانية ومع التسليم بإستحالة عدم معرفة حكومة الإقليم بعقد المؤتمر، يمكننا القول أن هناك عدة رسائل وأهداف تكمن وراء هذا المؤتمر وهي على سبيل المثال لا الحصر:

_ التمرد على القانون والسير باتجاه التطبيع المحظور في الدستور العراقي.

_ تغذية الفتنة الطائفية في البلاد خاصةً أن المشاركين في المؤتمر هم شيوخ عشائر من محافظات تعتبر ذات أغلبية سنية وهي "بغداد، بابل، صلاح الدين، ديالى، الأنبار، الموصل"، وبالتالي فإن ذلك من شأنه تقسيم العراقيين إلى سنة مؤيدون للوجود الأمريكي وداعون إلى التطبيع مع "إسرائيل" وشيعة منحازون إلى إيران في وجه المعسكر الآخر، وبالنتيجة تصفية القومية والهوية الوطنية العراقية على حساب الولاءات الخارجية.

_ السعي عبر مناشدات المؤتمر لتشريع وتبرير الوجود الإسرائيلي على الأراضي العراقية الكردية بعد أن هددت إيران بقصف تلك القواعد والقضاء على هذا الوجود.

_ كردستان وجدت في ذلك فرصة لنفي الاتهامات الموجهة لها من فصائل الحشد وإيران عندما أعلنت أن مخرجات المؤتمر لا تعبر عن سياسة الإقليم وأن أربيل تحترم حق بغداد في تقرير سياسة البلاد الخارجية، كما أن عقد المؤتمر من قبل العرب من دون مشاركة الكرد من شأنه إيصال رسالة مفادها أنه ليس كردستان فقط التي لديها علاقات مع تل أبيب بل حتى المحافظات العربية العراقية مدت يدها للسلام أيضاً، ومن

الرسائل الأخرى التي أرادت أربيل إرسالها ل طهران أنها لن تكثر لدعواتها بشأن القواعد المقامة على أراضيها والتي تستخدم في سبيل زعزعة استقرار إيران، فهي استجابت لمخاوف بغداد بشأن المؤتمر ووضعت مخاوف طهران بخصوص القواعد التابعة للموساد جانبا.

نداءات التطبيع التي صدحت في المؤتمر أطلقتها شخصيات عشائرية منحدره من المحافظات المحررة من تنظيم داعش وفي ذلك رسالة واضحة مفادها أن "إسرائيل" باتت هي الحليف الأقوى في المنطقة لمحاربة الإرهاب بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان وإعلانها عزمها الانسحاب من العراق مطلع العام المقبل.

6 - إسرائيل تشيد وترحب:

خلال العقود الأخيرة، زار العديد من قادة كردستان العراق إسرائيل ودعا السياسيون الأكراد علانية إلى التطبيع معها. وفي عام 2017، عندما نظم أكراد العراق استفتاء الاستقلال المثير للجدل، كانت إسرائيل من بين الداعمين القلائل لهم. لكن مؤتمر أربيل الذي دعا إلى التطبيع مع إسرائيل، اثار ردود فعل عنيفة في العراق، في حين أشادت تل أبيب به وبتأججه، وذلك قبل نحو أسبوعين من الانتخابات التشريعية في العراق، ووسط توتر بين طهران وبغداد بسبب مجموعات كردية إيرانية معارضة. ووسط تصاعد التوتر في شمال العراق، حيث تتهم إيران بغداد وسلطات إقليم كردستان العراق بالتغاضي عن أنشطة فصائل كردية إيرانية معارضة، رحبت إسرائيل بدعوة مؤتمر، شاركت فيه شخصيات عراقية، إلى «التطبيع»، في حين تبرأت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان من الاجتماع معلنة رفضها لنتائجه. في المقابل رحّب وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، بدعوة المؤتمر، الذي عُقد برعاية منظمة أميركية، واصفاً الحدث بأنه «يبعث على الأمل في أماكن لم نفكر فيها من قبل». وأضاف: «نحن والعراق نشترك في تاريخ وجذور مشتركة في المجتمع اليهودي، وكلما تواصل معنا شخص ما، سنفعل كل شيء للتواصل معه». وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، أن كيانه "يمد يده للسلام"، وذلك بعدما دعا قادة ووجهاء محليون عراقيون إلى التطبيع مع إسرائيل، وبحسب قناة "i24 news" الإسرائيلية، قال بينيت في بيان له: "مئات من الشخصيات العراقية، من السنة والشيعة، اجتمعت أمس من أجل الدعوة لصنع السلام مع إسرائيل". وأعربت الحكومة والرئاسة العراقيتان وأطراف سياسية في

العراق رفضها للمؤتمر الذي نظمه ما يسمى "مركز اتصالات السلام" ومقره نيويورك وتناول قضية التطبيع بين إسرائيل والدول العربية والتقارب بين المجتمعات المدنية.

في المقابل، أعربت الحكومة العراقية عن «رفضها القاطع» لنتائج المؤتمر واصفة إياه بأنه «اجتماع غير قانوني». وشددت، في بيان، على أن «هذه الاجتماعات لا تمثل أهالي وسكان المدن العراقية، وتمثل مواقف من شارك بها فقط، فضلاً عن أنها محاولة للتشويش على الوضع العام وإحياء النعرة الطائفية في البلاد وسط الاستعداد لخوض الانتخابات النيابية». وأكد البيان أن «طرح التطبيع مرفوض دستورياً وقانونياً وسياسياً، وأن الحكومة عبرت بشكل واضح عن موقف العراق التاريخي الثابت الداعم للقضية الفلسطينية العادلة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني». ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن رئاسة الجمهورية رفضها «محاولات التطبيع مع إسرائيل». وقالت الرئاسة إن «الاجتماع الأخير الذي عُقد للترويج لهذا المفهوم لا يمثل أهالي وسكان المدن العراقية، بل يمثل مواقف من شارك بها فقط»، محذرة من أن الاجتماع «محاولة لتأجيج الوضع العام واستهداف السلم الأهلي». ودعت الرئاسة إلى «الابتعاد عن ترويج مفاهيم مرفوضة وطنياً وقانونياً وتمس مشاعر العراقيين».

7 - استنكار عراقي شامل:

العراق بأحزابه وقواه الوطنية والقومية واليسارية والدينية، بما فيها الحكومة العراقية عبرت عن إدانتها ورفضها التام ومعارضتها الشديدة لعقد مثل هذا المؤتمر على الأرض العراقية في أربيل. وقد اصدر مكتب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بياناً شديداً للهجة جاء فيه إن «الحكومة العراقية تعرب عن رفضها القاطع للاجتماعات غير القانونية، التي عقدها بعض الشخصيات العشائرية المقيمة في مدينة أربيل بإقليم كردستان، من خلال رفع شعار التطبيع مع إسرائيل».

وأضاف البيان أن «هذه الاجتماعات لا تمثل أهالي وسكان المدن العراقية العزيزة، التي تحاول هذه الشخصيات بيأس الحديث باسم سكانها، وأنها تمثل مواقف من شارك بها فقط، فضلاً عن كونها محاولة للتشويش على الوضع العام وإحياء النبرة الطائفية المقيتة». وأكد البيان أن «طرح مفهوم التطبيع مرفوض دستورياً وقانونياً وسياسياً في الدولة العراقية، وأن الحكومة عبرت بشكل واضح عن موقف العراق التاريخي

الثابت الداعم للقضية الفلسطينية العادلة، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه بدولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف».

من جهة أخرى، أعلنت الرئاسة العراقية رفضها لمخرجات مؤتمر أربيل. وقال بيان رئاسي إنه «في الوقت الذي تؤكد فيه رئاسة الجمهورية موقف العراق الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وتنفيذ الحقوق المشروعة الكاملة للشعب الفلسطيني، فإنها تجدد رفض العراق القاطع لمسألة التطبيع مع إسرائيل»، ووصفت عقد المؤتمر بأنه «محاولة لتأجيج الوضع العام واستهداف السلم الأهلي». وجاء الرفض الرسمي العراقي بعد ساعات من تصريحات لوزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد قال فيها إن «يد إسرائيل ممدودة لتحقيق السلام مع كل من يرغب في ذلك»، واصفاً مؤتمر أربيل بـ«حدث يبعث على الأمل في أماكن لم نفكر بها من قبل». وأضاف: «بيننا وبين العراق تاريخ وجذور مشتركة في الجالية اليهودية وحيثما وصلوا إلينا، سنبدل قصارى جهدنا للعودة».

وتوعد زعيم التيار الصدري العراقي السيد مقتدى الصدر، باتخاذ "إجراءات وطنية صارمة ضد المشاركين في مؤتمر عقد في كردستان العراق ودعا للتطبيع مع إسرائيل، في حال لم تصدر مذكرات اعتقال بحقهم من قبل حكومة بغداد" وقال إنه ما زال ينتظر صدور قرارات اعتقال بحق بعض المشاركين في مؤتمر التطبيع "سيء الصيت". وأشار السيد مقتدى الصدر في تغريدة على حسابه على تويتر، إلى أنه "في حال عدم اعتقالهم، فلنا إجراءات (وطنية) صارمة ضد المطبوعين والمقصرين"، من دون تحديد طبيعة تلك الإجراءات. وسبق أن اعتبر مقتدى الصدر أن العراق "عصي على التطبيع"، ودعا الحكومة إلى تجريم واعتقال جميع الشخصيات العشائرية التي شاركت في مؤتمر التطبيع في مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان شمالي العراق. وكانت محكمة عراقية، قد اصدرت مذكرات اعتقال بحق عدد من المشاركين في مؤتمر أربيل. وكانت الرئاسة الثلاث في العراق (الجمهورية والحكومة والبرلمان)، قد أدانت المؤتمر وقالت إنه لا يمثل العراقيين. وقال رئيس تيار الحكمة السيد عمار الحكيم: "نستنكر ونرفض المؤتمرات والتجمعات ودعوات التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب التي تعقد داخل العراق". وأضاف ان "القضية الفلسطينية تمثل قضية العرب والمسلمين الأولى ولذلك نجدد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ونضاله لاسترداد حقه المغتصب، وأن القضية الفلسطينية حق لا يسقط بالتقادم بل يزداد رسوخاً في ضمير الأجيال العربية والإسلامية". ويواصل

القانون العراقي إصدار عقوبات صارمة على المواطنين والمقيمين الذين يتواصلون مع الإسرائيليين. ولعقود من الزمان، كان الارتباط بـ "المنظمات الصهيونية" أو الترويج لـ "القيم الصهيونية" يعاقب عليه بالإعدام. لكن تعديل عام 2010 لقانون العقوبات العراقي خفف العقوبة إلى السجن المؤبد. لكن حكومة كردستان نأت بنفسها عن الحدث في أعقاب الجدل، داعية الفصائل العراقية الأخرى للتعامل مع الأمر "بهذوء أكبر". وقال الرئيس الكردي مسعود بارزاني في بيان: "لم نكن على دراية بالاجتماع ولا بمضمونه. ما تم التعبير عنه هناك لا يعبر عن رأي أو سياسة أو موقف كردستان". أما الحزب الشيوعي العراقي، فوصف المؤتمر بـ "المقزز والسخيف"، وأن المشاركين "لا أهمية لهم". ورأى عضو الحزب علي الصافي، في تصريح له ان "الجيد في الموضوع هو الإجماع العراقي الكبير والمفرح حول رفض المؤتمر، أما المنظمون فشخصيات نكرة، لا يشكلون أي رقم في المجتمع". وقال عضو الحزب "الديمقراطي الكردستاني" الحاكم في أربيل، ريبين سلام إن "عقد مؤتمر التطبيع مع إسرائيل لا يعني تأييد حكومة الإقليم أو الأحزاب في كردستان لمضمون المؤتمر". وأوضح سلام أن "أربيل عاصمة إقليم كردستان تسمح للجميع بإقامة فعالياتهم الثقافية والحقوقية وندواتهم ومؤتمراتهم، ولا يوجد أي منع للحريات، كما أن المؤتمر الأخير عقد بعنوان (السلام) وتبنته منظمة دولية، وهذا ما نعرفه، أما بالنسبة لما تمّ طرحه عن ملف التطبيع، فهذا ليس بعلم حكومة كردستان، كما أن السلطات الأمنية لا تضع لاقطات صوت أو تسمح بالتجسس على مثل هذه الندوات". واستنكر "تحول رافضي المؤتمر إلى مهاجمين لإقليم كردستان"، معتبراً أن "قيام جهات سياسية بتوجيه التهديدات إلى الإقليم والتكثيف بحكومته، هو من أجل تحقيق غايات سياسية وانتخابية". لكن النائب العراقي كاطع الركابي، رأى أن "أربيل متهمة، حتى وإن نفت ارتباطها أو علمها بالمؤتمر الذي دعا إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني، كونها تجمع معظم الشخصيات المؤيدة للتطبيع مع كيان يغتصب أرضاً عربية، بالتالي فهي مطالبة بطرد كل هؤلاء، وعلى الحكومة العراقية أن تعمل على تجريمهم وفق القانون العراقي الذي يعاقب بالإعدام كل من حبّذ أو روج للمبادئ الصهيونية، أو انتسب إلى أي من مؤسسات الكيان الصهيوني أو ساعدها مادياً ومعنوياً". ورأى الركابي أن "الكيان الصهيوني يتعزز على أربيل لتحقيق هدف التطبيع مع العراق، من خلال فتح مكاتب وتمويل مشاريع مدنية، لكن هذه الممارسات مكشوفة ولن تصل إلى نتيجة، لأن الشعب العراقي ورث الرفض لهذا الكيان".

في السياق ذكرت القناة الإسرائيلية (12) إن "نحو 300 من زعماء العشائر العراقيين دعوا لأول مرة علانية إلى التطبيع مع إسرائيل خلال مؤتمر عقد في مدينة أرييل بمشاركة نجل الرئيس الإسرائيلي الراحل ورئيس الوزراء شيمون بيريز" وأضافت "طالب الزعماء بانضمام العراق إلى 'اتفاقيات إبراهيم' الموقعة من دولتي الإمارات والبحرين العام المنصرم". وتبرأت سلطات إقليم كردستان العراق من المؤتمر، واعتبرت أنه لا يمثل موقفها الرسمي. وأصدرت وزارة الداخلية في حكومة الإقليم، بياناً أشارت فيه إلى أن «الاجتماع عُقد بدون علم وموافقة ومشاركة حكومة الإقليم»، متعهدة باتخاذ «الإجراءات اللازمة لمتابعة كيفية انعقاده». وجاء في البيان الختامي للمؤتمر الذي قرأته سحر الطائي مديرة الأبحاث في وزارة الثقافة ببغداد: «نطالب بانضمامنا إلى اتفاقيات إبراهيم. وكما نصت الاتفاقيات على إقامة علاقات دبلوماسية بين الأطراف الموقعة ودولة إسرائيل، فنحن أيضاً نطالب بعلاقات طبيعية مع إسرائيل وبسياسة جديدة تقوم على العلاقات المدنية مع شعبها بغية التطور والازدهار». وكانت قُعت «اتفاقيات إبراهيم» برعاية واشنطن في سبتمبر/ ايلول 2020 لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين، ومن ثم مع المغرب والسودان. وقالت الطائي، التي كانت من المتحدثين خلال المؤتمر: «لا يحق لأي قوة، سواء كانت محلية أم خارجية، أن تمنعنا من إطلاق مثل هذا النداء». وكان بين المتحدثين العراقيين لواء سابق وأحد قادة «الصحو» وهي فصائل عشائرية قاتلت التنظيمات الإسلامية المتطرفة بدعم من واشنطن. وقال رئيس «صحو العراق»، وسام الحران خلال المؤتمر، إن «العراق سبق العالم كله في بناء الإنسانية، فما الذي حدث وما الذي خرب العراقيين وجعلهم ميليشيات وقتلة ودواعش؟، نحن نرفع راية السلام للعالم أجمع، ونحتضن كل رواده من أجل الإنسانية، وندعو إلى انضمام العراق لاتفاقيات إبراهيم الدولية». وتحدث خلال المؤتمر عبر الفيديو تشيمي بيريس الذي يرأس مؤسسة أسسها والده الرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز. وقال الشيخ ريسان الحلبوسي شيخ عشيرة البومطر من الأنبار: «يكفيننا عدا وفتن وقتل. مفروض نفتح صفحة جديدة للتعاون والسلام والأمن لكي يعيش أبناؤنا وأحفادنا من بعدنا بسلام وأمان»، لكنه أضاف: «لا تستطيع بين يوم وليلة أن تقنع المواطن بالتطبيع مع إسرائيل... لكن مع الزمن تتغير الأفكار». ومن ناحية أخرى، قال السياسي العراقي النائب السابق في مجلس النواب مثال الألوسي، الذي سبق أن زار إسرائيل، إن مؤتمر أرييل «مدعوم من أسماء كبيرة في بغداد». واعتبر أن «السلام ليس ترفاً سياسياً بل حاجة عراقية تتعلق بوجود العراق من عدمه، بالتالي أغلب

القيادات السياسية السنية والشيعية في المنطقة الخضراء أرسلت برسائل ود عبر طرف ثالث أو قامت بزيارات لإسرائيل، ولكن في العلن خطاباتهم شيء آخر».

وأشار الألوسي إلى أن «أحد أهم أسباب هذه الازدواجية هو الخوف بالتصفية من الحرس الثوري الإيراني، أو بخسارة المواقع السياسية، ومن ناحية أخرى، فإن سياسة السفارة الأميركية في بغداد غير راغبة ولا تشجعهم بالإفصاح عن ذلك، على اعتبار أن الوقت غير مناسب». واتي هذا كله وسط تصعيد كبير يشهده شمال العراق من قبل الحرس الثوري الإيراني، الذي يتهم فصائل كردية إيرانية معارضة للنظام الجمهوري الإسلامي في إيران بإنشاء قواعد قرب الحدود وشن هجمات والحصول على مساعدات إسرائيلية وأميركية. وصدرت تصريحات حادة من قبل رئيس الأركان الإيراني اتهم فيها حكومة مصطفى الكاظمي بالضعف تجاه هذه الفصائل والسلطات في كردستان بالسكوت عن أنشطتها ودعا إلى إغلاق قاعدة «حرير» الأميركية في أربيل. واستغرب الجيش العراقي هذه التصريحات ورفض الاتهامات الموجهة لبغداد. كما طالب وزير الاستخبارات الإيراني إسماعيل خطيبي بغداد وأربيل ب«نزع سلاح المجموعات المعادية للثورة الإسلامية في كردستان العراق وانسحابها من هناك». وانذر القواعد الأميركية والإسرائيلية «في شمال العراق. وفي السياق قام «الحرس الثوري» بعمليات قصف محدودة مستخدماً طائرات من دون طيار لمواقع داخل العراق تابعة لفصائل إيرانية كردية معارضة. وهدد السفير الإيراني لدى العراق إيرج مسجدي، عبر وكالة الأنباء العراقية الرسمية، بتنفيذ عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية «في حال عجز بغداد أو أربيل عن منع استخدام أراضي كردستان من قبل المعارضة الإيرانية».

وزار الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، محافظة إيلام ذات الأغلبية الكردية غرب إيران، واعتبر في كلمة أن «الحدود مع العراق ليست تهديداً، بل فرصة لإقامة علاقات اقتصادية وثقافية مع شعب يتشابه معنا بالثقافة والعقيدة». كما أعلنت كتلة دولة القانون برئاسة نوري المالكي رفضها المؤتمر الذي عقد في أربيل. وقالت الكتلة في بيان: "نعرب عن رفض وشجب مؤتمر أربيل لشخصيات مغمورة أعلنت فيه دعوتها إلى التطبيع وإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني الغاصب". وأضاف البيان أن "ترحيب ودعم الكيان الصهيوني ومن يمثله من دول المنطقة لمثل هكذا تجمعات يكفي لإثبات أن هؤلاء الحاضرين ماهم إلا أدوات بائسة لتنفيذ مآرب ومخططات أكبر منهم، كما أن هذا التجمع لايمثل العراق ولا يعبر عن إرادة العراقيين، وإنما هو تعبير عن

تبعية وعمالة فكرية وسياسية فجة للكيان الصهيوني لفئة لا تمثل سوى نفسها". وأشارت الكتلة إلى أن "القضية الفلسطينية ستبقى حاضرة في وجدان الشعب العراقي وكل أحرار العالم ولا مساومة ولا تطبيع مع كيان غاصب للأرض منتهك للحرمان متطفل على المنطقة، وأن مصيره إلى زوال مهما حاولت بعض النفوس المتصهينة أن تمهد لقبوله ولو إعلامياً وستذهب كل محاولاتهم البائسة أدراج الرياح".

8 - اعتقالات ومحاكمات:

أكد رئيس الحكومة المحلية في محافظة أربيل عاصمة إقليم كردستان أوميد خوشناو خلال مؤتمر صحفي هناك إن الاجتماع الذي انعقد في أربيل لا علاقة له بحكومة الإقليم ولا الحكومة المحلية. وأوضح "أن القائمين على التجمع قدموا في إحدى المرات طلبا لنا ولكننا رفضناه بسبب نقشي فيروس كورونا، وفي المرة الثانية قدموا الطلب نفسه ورفعناه إلى وزارة الداخلية وتم رفضه أيضا ولم يمنحوا الموافقة لا من الوزارة ولا من المحافظة" كما نقلت عنه وكالة "شفق نيوز" الكردية من أربيل .. معربا عن أسفه بأنهم "استغلوا الموضوع على اعتبار أنه "ورشة عمل" و عقده في أحد الفنادق في أربيل تحت عنوان "الحرية والتعايش" بين المكونات. وأشار إلى أن التجمع تطرق إلى مواضيع مخالفة لسياسة حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية مستغلا فضاء الحرية الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في عملها في الإقليم. ونوه إلى أن عددا من المشاركين بالتجمع بدأوا يصدرون يوميا توضيحات حول تورطهم بالمشاركة فيه ويتحدثون بأنهم لم يأتوا إليه من أجل موضوع التطبيع. ولفت محافظ أربيل إلى أن ما يقلق سلطات الإقليم هو أن هذا الموضوع أصبح مادة اعلامية ودعائية للانتخابات في المدن العراقية الأخرى.. منوها إلى أن بعض الأحزاب السياسية استغلته وتدعي أن التجمع انعقد برعاية الإقليم على الرغم من أن أي شخص من الحكومة وشعب كردستان لم يحضر هذا التجمع لا بل أي كوردي لم يحضر أيضا. ونوه إلى أن بعض المشاركين هم من العرب المقيمين في أربيل ولكن الغالبية الساحقة من المشاركين هم من مناطق أخرى من العراق قدموا إلى الإقليم لحضور التجمع وآخرين من خارج العراق. وشدد خوشناو بالقول أنه بما أن الحكومة الاتحادية في بغداد قد اصدرت مذكرات قبض بحق بعض المشاركين فينبغي أن تقبض عليهم الحكومة الاتحادية في المدن العراقية لأنهم متواجدون هناك .

وبدأت تتكشف تدريجياً معلومات عن منظمي وداعمي مؤتمر أربيل حيث احتفت بعض الدوائر الأميركية بأبناء دعوة 300 شخصية عراقية بلادهم إلى الانضمام إلى اتفاقيات أبراهام وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء حظر التواصل بين العراقيين والإسرائيليين خلال المؤتمر . وأشار تقرير لقناة "الجزيرة" القطرية الى ان حملة دعم فكرة تطبيع العراق مع إسرائيل تتبع من دعم بعض الدوائر الأميركية التي أسهمت في عقد المؤتمر وروجت له أعقبها حملة على وسائل التواصل الاجتماعي - خاصة تويتر- لحمل الإدارة الأميركية على إعلان دعمها للمؤتمر. وأضاف ان المؤتمر قد تم تنظيمه من قبل "مركز اتصالات السلام" وهو منظمة غير ربحية مقرها مدينة نيويورك يقول موقعها إنها "تسعى إلى تعزيز علاقات أوثق بين الإسرائيليين والعالم العربي". ويتأسس جوزيف براودي هذا المركز وسبق لبراودي العمل في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى حيث صدر له كتاب "الإصلاح: سياسة ثقافية للشراكة العربية الإسرائيلية" عام 2019 عن كيفية حماية صانعي السلام من العرب وعدم تعرضهم للعقاب نتيجة انخراطهم في التواصل مع الشعب الإسرائيلي. ومن ضمن أعضاء مجلس إدارة المركز السفير دينيس روس، وهو مسؤول أميركي سابق عمل في فرق التفاوض الأميركية في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية على مدار العقود الأخيرة ويعمل حالياً بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في واشنطن ويعرف بمواقفه المؤيدة للجانب الإسرائيلي كما يضم كذلك آدم غارفلينك، وهو يُعد من منظري تيار حركة المحافظين الجدد، وهو العضو المؤسس لمجلة "أميركان إنترست". وطالب المؤتمر الحكومة العراقية بالانضمام لاتفاقيات أبراهام التي وقعت بين دول عربية واسرائيل عام 2020 والتي تنص على الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات معها بعد عقود من المقاطعة واعتبارها عدواً وذلك برعاية ومباركة أميركية رسمية.

على صدر صفحة الرأي في جريدة وول ستريت جورنال الأميركية عبر رئيس صحوة العراق وسام الحردان الذي عزل امس الاثنين من رئاسة الصحوة بعد مشاركته في المؤتمر عن آماله في لحاق العراق ببقية الدول العربية المشاركة في اتفاقية أبراهام لكنه ادعى في وقت لاحق انه لم يعلم باهداف المؤتمر وان بعض الكلمات حُشرت في كلمته التي القاها خلال المؤتمر بدون علمه. وكتب الحردان في الصحيفة المحافظة الأهم في الولايات المتحدة يقول إن "من شأن العلاقات الكاملة مع إسرائيل أن تساعد على التكفير عن العمل الشائن المتمثل في طرد سكاننا اليهود".

9 - النتائج النهائية للمؤتمر:

- أ - أولى النتائج المحلية المترتبة عن انعقاد مؤتمر أربيل للتطبيع، هي أن أبطال المسرحية اعترفوا بفشله وعدم تحقيقه أي نتيجة مما كان متوقع.
- ب - أظهر الموقف الحقيقي للشعب العراقي الراض لأبي شكل من أشكال التطبيع، وأوصل رسالة أنه شعب متمسك بقيمه وثوابته ولا وجود لإسرائيل على أرضه.
- ج- أثبت مجددا الرفض الموحد لتقسيم العراق من قبل جميع المكونات، وأكد حرص العراقيين على وحدة أرضهم ضد التدخل والارادات الخارجية.
- د- فشل محاولات ضرب السلم المجتمعي والعمل على إثارة النعرات الطائفية كما في الاعوام الاولى التي تبعت تغيير النظام.
- هـ- أثبت وجود ارتباط وعلاقات سياسية سرية بين حكومة الاقليم والكيان الصهيوني، وهو ما يشكل خطرا جسيما على مستقبل البلد.
- و - المؤتمر وعلى الرغم من انتهائه بدون نتائج ايجابية الا انه دق ناقوس الخطر مجددا، وأشار الى وجود من يريد بالعراق شرا سواء من الداخل او الخارج،

10 - خاتمة:

لا نبالغ إذا وصفنا ما حصل في أربيل مؤخرًا بأنه فضيحة من العيار الثقيل، للممولين والمنظمين والداعمين والمساهمين، ولا نبالغ إذا اعتبرناه ولد ميتًا، ولا نبالغ أيضًا إذا قلنا إنه أوضح وثبت حقيقة الموقف العراقي السياسي والشعبي والنخبوي المعادي للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وفي الوقت عينه كشف خداع ونفاق وانهازمية وتخاذل بعض الأطراف الخبيثة. وسواء كان الهدف من المؤتمر هو إلقاء حجر في حوض الماء العراقي، أو بمثابة جس نبض، أو لإحداث ولو شرخ صغير في جدار الرفض العراقي للتطبيع، أو السعي إلى خلق فتنة داخلية، فإن الجواب جاء سريعًا وواضحًا وبلغيًا وقويًا وحازمًا، من قوى وفاعليات وشخصيات سياسية ودينية وعشائرية وثقافية وأكاديمية تنتمي إلى كل المكونات بدون استثناء، على الصعيدين الرسمي

وغير الرسمي. وبالتالي تبقى فقاعة أربيل، حالها حال فقاعات أخرى سابقة، من قبيل زيارة نائب برلماني عراقي للكيان الصهيوني، أو مصافحة سياسي عراقي لسياسي صهيوني في محفل معين، أو إنشاء صفحة على موقع "فيسبوك" أو غيره للترويج لثقافة التطبيع بشكل بائس ويائس. فاجتماع ثلاثمائة شخص، جلهم نكرات لا قيمة لها ولا تأثير، في مكان ما لقاء ثمن بخس، لا يعني شيئاً قبال ملايين ترفض رفضاً قاطعاً التطبيع بكل أشكاله ومظاهره وصوره.

لقد وجد المشاركون في ما سمي مؤتمر «السلام والاسترداد» الذي بات يُعرف محلياً بـ«مؤتمر التطبيع» المنعقد في مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، أنفسهم وجهاً لوجه أمام إجراءات قضائية وعشائرية، دون أن تُجدي تبريرات التعرير بهم أو إنهم تقاجأوا بفحوى المؤتمر، الذي كان من المقرر له أن يحدث على «دعم السلام» المزيف، أي نفع في مواجهة سخط الشارع العراقي. وتناقلت مواقع إخبارية محلية، بياناً صحافياً لما يطلق على نفسه سرايا «أولياء الدم» جاء فيه أن الذين «تبناوا فكرة التطبيع مع العدو في هذا الاجتماع، جميعاً أهداف مشروعة للمقاومة الإسلامية سرايا أولياء الدم».

في المقابل تبني الفصيل المسلح في بيانه أيضاً هجمات سابقة بالقول: «أنا نفذنا بعض عملياتنا في هذا الإقليم ضد الوجود الأمريكي والإسرائيلي، وليس ضد أبناء وطننا من الكرد». وتابع البيان: «لن نتردد في الرد بعنف وبقوة على كل خائن وبائع للمقدسات، ولن نتأخر في حرق كل أماكن تواجد الخونة بالصواريخ الذكية والمسيرات، ولن نتوانى من مطاردة العملاء في كل أماكن تواجدهم وخصوصاً في إقليم أربيل، الذي تريد له قيادته أن يكون مرتعاً للخونة والجناء».

كذلك، هدد فصيل مسلح آخر، يطلق على نفسه «أصحاب أهل الكهف» باستهداف أربيل قائلاً: «ستأكل النار مواقع الشر في أربيل مجدداً». وجاء في بيان له: «اليوم باتت أربيل نسخة من ذاك الكيان الشيطاني، فهو يتآمر ويتجسس وينفذ برامج سياسية وأمنية واقتصادية تخريبية للعراق ولأصدقاء العراق، حتى صارت معسكرات التدريب وإدارة العمليات في كل مدن أربيل».

وأشار البيان إلى أن «المؤتمر الأخير الهادف للتمهيد للتطبيع مع كيان الشر ما هو إلا دليل من جملة أدلة تُثبت عمالة وخسة العائلة الحاكمة المستضيفة لهذا المؤتمر الماسوني، بإشراف الباراستن، وهنا يجب أن تعي

عائلة مسعود (في إشارة إلى زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني) إن النار ستأكل مواقع الشر في أربيل مجدداً، وإن في العراق رجال لا تريحهم مفردات الإدانة والشجب بل حديثهم أفعال لا كلام». وتابع: «لن يكون هذا التطبيع ولو كلفنا بحرا من الدماء، وكل فعل لصالح جبهة إسرائيل يقابل بعمل أكثر إيلاًماً منا ومن إخوتنا، وإنك يا مسعود ستندم وستذل حتماً والعاقبة للمتقين إن شاء الله». على حد قول البيان. وسبق له «هيئة الحشد الشعبي» أن دعت إقليم كردستان العراق إلى الالتزام بالدستور، على خلفية احتضان أربيل مؤتمر «التطبيع».

وقال «الحشد» في بيان صحافي، «تابعنا ما يسمى تجمعاً للعهر السياسي لبعض الخونة والمارقين عن الإسلام والعروبة والعراق في أربيل واتصلنا بعشائهم التي تبرأت منهم كما أنهم لا يمثلون الطائفة الكريمة لأهل السنة والجماعة في العراق. وغاية ما تبين لنا أنها محاولة يائسة لتدوير نفايات حزب البعث المقبور وإعادتهم الى المشهد السياسي».

وحذر البيان، المسؤولين في كردستان من «خطورة اللعب بالنار» مطالبهم بأن «يكون لهم موقف وطني واضح وصريح في التصدي لأعداء العراق والالتزام بالدستور والقانون، ونقول إن ما حدث في أربيل هو جريمة وخيانة عظيمة لقضية الإسلام والعرب والمسلمين بل إن فلسطين لازالت قضية جميع الأحرار في العالم والعنوان الذي يميز بين المسلمين والمنافقين وبين الوطنيين والعملاء».

وختم: «سيبقى شعبنا العراقي وفيماً لقضية فلسطين المحتلة، لأنها جرح في قلوبنا وضمائرنا وهي عنوان عرضنا وغيرتنا وكرامتنا، ولن نتخلى عن شعبنا الفلسطيني ونشعر امامهم بالخجل من تصرف هؤلاء الخونة، ولن نقبل إلا بزوال الاحتلال الصهيوني الكامل عن ارض المقدسات الإسلامية والمسيحية وعودة جميع المهجرين ظلماً الى وطنهم وإقامة دولة فلسطين التي تضم المسلمين والمسيحيين واليهود وطرد المحتلين الصهاينة الى بلدانهم وإقامة دولة فلسطين على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف. هذا موقفنا امام الله والشعب والأمة».

إلى ذلك، أكد رئيس هيئة «الحشد الشعبي» فالح الفياض، أن العراق لن يكون في زمرة المطبوعين وسيبقى رافضاً الانحناء لإسرائيل. وقال في بيان إن «ما حصل في أربيل من مؤتمر لخونة يدعون للتطبيع ونسيان

مظلومية الشعب الفلسطيني هو تجاوز على ثوابت الشعب العراقي الذي يقف متوحدا لدعم الإخوة الفلسطينيين ورفض هيمنة الكيان الإسرائيلي وطغيانه».

وأضاف أن «هذه الزمرة المأجورة بأنفاس إسرائيلية إنما تدعو للتطبيع بعد أن أفلست من ريع داعش بإسقاط العراق، ودعواتها تأتي متماهية مع مشروع الخذلان لبعض الحكام العرب وضربة استباقية للاستحقاق الانتخابي».

وأشار إلى أن «الشعب العراقي لن يكون في زمرة المطبوعين وسيبقى العراق كله رافضاً الانحناء لإسرائيل وللخونة والأذلاء عبر التاريخ وأن هذه الزمرة لا تمثل إلا نفسها وليس لها علاقة بمذهب أو دين لأن الخيانة لا مذهب لها». وشدد على، الجهات الرسمية المعنية «أخذ دورها المطلوب تجاه هذه الممارسات كون طرح مفهوم التطبيع مرفوضاً قانونياً ودستورياً».

باختصار يمكن القول إن الإدانات الرسمية والحزبية والشعبية القوية لمؤتمر الخيانة والتطبيع هذا وتبرؤ العشائر العربية والأصيلة من هؤلاء العملاء، وإصدار القضاء العراقي مذكرات توقيف بحق جميع المشاركين فيه بتهمة الخيانة وانتهاك الدستور... تعكس عمق جذور الهوية الجامعة للشعب العراقي وتمسكه بثوابت الكرامة والعزة والشرف والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية الأساسية، وتؤكد مجدداً مدى عمق هذه الثوابت وصلابة جذورها.